مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 124) 2024, pp. 250-266

موقف المرجعية الدينية من الانتخابات التشريعية في العراق 2005-2018 مرجعية السيد السيستاني انموذجا

م. عبد الحميد شندي عوان
وزارة التربية/ تربية الرصافة
Abdulhameed.sh.awan@gmail.com

أ.د. احمد كاظم البياتي
الجامعة المستنصرية كلية التربية الاساسية
ahmedalbayaty555.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

اصرت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف متمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني على المقاومة السياسية باستخدام ذات السلاح الذي جاء به المحتل وهو نشر الديمقراطية، وقد وقفت المرجعية الدينية منذ البداية ضد منهجية التعيين من لدن سلطات الاحتلال، في تأسيس مجلس الحكم، و كتابة الدستور، وتشكيل الحكومة، وبينت أن كل شيء لابد ان ينبثق من الإرادة الشعبية وعبر آلية الانتخابات العامة على الرغم من الظروف الصعبة التي كان يمر بها العراق آنذاك ودخلت في صراع شديد مع سلطة الائتلاف حتى تمكنت في نهاية المطاف من إجبارها على النزول عند رغبة الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي. ان تأكيد السيد السيستاني على الانتخابات كان لأسباب مبدئية أهمها عدم إعطاء أي مجال للديكتاتورية والتسلط، ولذلك رأى في الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه.ترى المرجعية إن دورها يعني الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية، وهي تكليف وليس تشريفا، وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزا سياسيا اذ ان الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأنا سياسيا فقط، بل هي شأن اجتماعي، والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية، وبحكم تصدر السيد السيستاني لمقام المرجعية الدينية فإنه يرى نفسه ملزما بالتعاطي في قضية الانتخابات، والتي يعتقد أنها الأساس المتين للعملية السياسية وللحياة الاجتماعية في أي مجتمع أو بلد.

الكلمات المفتاحية : انتخابات - الناخب - السيد السيستاني - مجلس النواب

المقدمة:

لعبت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف دورا رئيسيا في العملية السياسية الجارية في العراق، اذ اسست لمرتكزاتها، وواكبت تحولاتها، ورعت مسيرتها، وكان لمواقفها الأثر البالغ في الحفاظ على الوحدة الدينية، والسعي لإنجاز الاستقلال والسيادة، والعمل على إنهاء الاحتلال، من خلال العمل لإعادة بناء الدولة لمؤسساتها، على أساس الالتزام بالقانون، ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الآخر، وتفعيل المشاركة الشعبية. هذا البحث يجمع بعض ما صدر عن سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسين السيستاني دام ظله أو عن مكتبه في النجف الأشرف، حول مسألة الانتخابات العراقية من فتاوي، وبيانات منذ سقوط النظام السابق في التاسع من نيسان 2003 حتى انتخابات 2018. وهي حقبة امتدت لسنوات بالغة الحساسية والتعقيد من تاريخ العراق.

إن السبب الرئيسي الذي دفعنا لإعداد البحث هو تقديم آراء المرجعية الدينية العليا في العملية السياسية وفق ما صدر عنها مباشرة، في محاولة لتوثيقها منهجيا من جهة ولتطويق حملة الافتراءات والتقولات عن المرجعية الدينية من جهة أخرى. اعتمد البحث بالأساس على البيانات الصادرة من سماحة المرجع الأعلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني وهي بمثابة وثائق منشورة تطرقت إلى الأوضاع الداخلية في العراق.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 124) 2024, pp. 250-266

أولا: موقف المرجعية الدينية من الاحتلال الأمريكي 2003

كان الشعب العراقي في ظل نظام استبدادي تسبب في كوارث معروفة للعراق وللمنطقة برمتها، ولم يكن هنالك أي أفق واضح للتخلص منه عبر الطرق السلمية، ولكن بالرغم من ذلك فإن المرجعية الدينية لم تكن مع تغيير ذلك النظام عن طريق الغزو والاحتلال تعبيرا عن عدم الإقرار بمشروعية الاحتلال، وفي الوقت نفسه قررت التعامل مع المسؤولين العراقيين الجدد على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع وفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة[1].اصرت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف متمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني[2] على المقاومة السياسية باستخدام ذات السلاح الذي جاء به المحتل وهو نشر الديمقراطية، وقد وقفت المرجعية الدينية منذ البداية ضد منهجية التعيين من لدن سلطات الاحتلال، في تأسيس مجلس الحكم، و كتابة الدستور، وتشكيل الحكومة، وأصرت منذ البداية أن ينبثق كل شيء من الإرادة الشعبية وعبر آلية الانتخابات العامة على الرغم من الظروف الصعبة التي كان يمر بها العراق آنذاك ودخلت في تحد مع سلطة الائتلاف حتى تمكنت في نهاية المطاف من إجبارها على النزول عند رغبة الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي[3]. وعلى ما يبدو أن تأكيد السيد السيستاني على الانتخابات جاء لأسباب مبدئية، أهمها عدم إعطاء أي مجال للديكتاتورية والتسلط، ولذلك كان يرى في الانتخابات الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه .وأن الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية، هو تكليف وليس تشريفا، وأن المرجعية قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزا سياسيا وبذلك فأن الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأنا سياسيا فقط، بل هي شأن اجتماعي، والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية، وبحكم تصور السيد السيستاني لمقام المرجعية الدينية فإنه يرى نفسه ملزما بالتعاطي في قضية الانتخابات، والتي يعتقد أنها الأساس المتين للعملية السياسية وللحياة الاجتماعية في أي مجتمع أو بلد.

سارت سلطات الاحتلال الأمريكي للعراق وفق الآليات الرسمية لتشكيل الحكومة وبدا ان هذا التشكيل يعتمد على ما يثبت بالدستور الذي يقرر شكل الحكومة لذا سارعت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف الى ابداء رأيها حول هذا الأمر . اذ صدر بيان في الخامس والعشرين من نيسان 2003 حول تشكيل الدستور العراقي من لدن سلطات الاحتلال، أكدت فيه ان تلك السلطة أو الحكومة المؤقتة لا تتمتع بأي صلاحيات لكتابة الدستور ويجب أن يكتب الدستور عن طريق مجلس تأسيسي منتخب .وجاء في بيانها **" إن تلك السلطات لا تتمتع بأي صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمانة إن يضع هذا المجلس دستورا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبر عن هويته الوطنية والتي من ركائزها الأساسية الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولا من إجراء انتخابات عامة، لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخابات من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم، والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه"**[4].

يتضح مما تقدم ان المرجعية الدينية رفضت تشكيل مجلس كتابة الدستور واكدت على ضرورة ان يكون تأسيس المجلس من لدن الشعب بانتخابات ديمقراطية ،وبذلك وضعت المهمة الكبيرة على عاتقه في ان يحسن اختيار الاعضاء ،كما انها اشترطت ان يوافق الشعب بعد كتابته فوضعت الشعب امام امتحان كبير وخطير في اختيار من سيكون الاساس في تنظيم حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأن اصاب او اخطأ فالمسؤولية تقع على عاتقه.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 124) 2024, pp. 250-266

وعندما وجه سؤال من صحيفة الواشنطن بوست (The Washington post) في الثامن والعشرين من تشرين الثاني 2003 ،بشأن اجراء الانتخابات والالية التي تنظم فيها والصعوبات التي تواجهها ،اكد على ضرورة اجراء الانتخابات وان يتم ذلك عن طريق البطاقة التموينية وان يرافقها الحرص والجدية والامانة في اجرائها "**إن الآلية الواردة فيها لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلا حقيقيا، فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقا عن إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أي طعن في شرعيته، ولعل بالإمكان إجراء الانتخابات اعتمادا على البطاقة التموينية مع بعض الضمانات الأخرى**"[5].

ويرى البعض ان تأكيد السيد السيستاني على البطاقة التموينية كبديل عن الاحصاء السكاني جاء استنادا إلى دراسات قدمت إليه من بعض الخبراء العراقيين في وزارة التجارة والجهاز المركزي للإحصاء تمهيدا للانتخابات التي لا يتنازل عنها أبدا، إذ كانت أغلب القوى الوطنية والادارة الأمريكية المحتلة رافضة لإجراء الانتخابات لعدم إمكان إجراء الإحصاء السكان العام ،ولتدهور الأوضاع الأمنية في البلد وعدم استقرار العملية السياسية لذا جاءت مبادرة البطاقة التموينية تكتيكا ذكيا لقطع الطريق أمام هذه الأعذار وقد أثبتت المرجعية الدينية بذلك أنها مناور سياسي محترف[6]،بحيث ارسل الرئيس الأمريكي جورج بوش (George W Bush)[7] اواخرتشرين الثاني 2003 رسالةاحترام شخصية لآية الله العظمى السيد علي السيستاني أثناء زيارته القصيرة لبغداد [8].

ثانيا/ آراء ومواقف المرجعية العليا من انتخابات 2005

تشكلت في الأول من حزيران 2004 حكومة مؤقتة في العراق برئاسة أياد علاوي وكانت مهمتها إجراء انتخابات في البلاد بهدف تشكيل جمعية وطنية مهمتها إعداد وصيانة دستور للبلاد وفق رؤية السيد السيستاني التي عبر عنها في بيانات عدة[9]. وقد سأل الكثير من المواطنين عن موقف المرجعية اتجاه تشكيل الحكومة المؤقتة، وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقى على عاتقها وهي:

1- استحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه.
2- توفير الأمن في كافة ربوع البلد.
3- تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتحسين معيشتهم.
4- الإعداد الجيد للانتخابات العامة والالتزام بموعدها المقرر في بداية العام الميلادي القادم[10].

ولكي لا تنفرد هذه الحكومة بالسلطة وتبتعد عن ما جاءت من أجله وهو إجراء الانتخابات فقد اكد السيد محمد رضا نجل السيد السيستاني في اجابته على سؤال موجه له من مجلة المكتبة النبطية في شباط عام 2004 "أن سماحة السيد دام ظله إنما طالب بإجراء الانتخابات لغرض تمكين الشعب العراقي من اختيار ممثليهم في إدارة بلدهم، سماحته ليس معنيا بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي فإنه يرتأى لعلماء الدين إن ينأوا بأنفسهم عن هذا المجال، ولكن هذا لا يمنع من قيامهم بإسداء النصح والتوجيه للناس وإرشادهم إلى الضوابط التي ينبغي اعتمادها في اختيار ممثليهم في آلية انتخاب قادمة[11]. وفي هذا على ما يبدو تأكيد اخران الشعب هو من يتحمل مسؤولية الاختيار.

وفي ذات الشأن اكد السيد السيستاني،في معرض رده على سؤال وجه له بشأن الانتخابات من مجلة ديرشبيغل الألمانية **"أنها الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه، لاسيما في بلد مثل العراق متنوع الأعراق والطوائف اذ لا يمكن تجاوز المحاصصة العرقية والطائفية في أي تشكيلة حكومية إلا بالرجوع إلى صناديق الاقتراع"**، واردف بالقول **"إذا لم يكن**

إجراء الانتخابات في المدة المتبقية إلى نهاية حزيران وليس السبب وراء ذلك إلا مماطلة سلطة الاحتلال وتسويفها المستمد في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد الانتخابات طوال الأشهر السابقة - فإنه لا بد للتأكيد على أمرين:

1- ضرورة الإسراع في الإعداد لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة، والمطلوب تقديم ضمانات واضحة كقرار من مجلس الأمن الدولي وذلك ليطمئن الشعب العراقي بأن الانتخابات لن تعرقل مرة أخرى لذرائع مشابهة كالتي تطرح اليوم.

2- ضرورة تحديد صلاحيات الهيئة غير المنتخبة التي تسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران 2004 وعدم تمكنها من اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالسياسات المستقبلية للبلد في المجالات المختلفة، وان يترك اتخاذ القرارات للحكومة المنبثقة من المجلس المنتخب من قبل الشعب مباشرة"[12].

مما يتضح حجم المسؤولية التي اضطلع بها السيد السيستاني قبل الانتخابات وتحديد خارطة الطريق لمستقبل وشكل الدولة التي اصر على ان لا تكون الا بعد اجراء الانتخابات اذا انه الزم بضرورة عدم اعطاء أي صلاحيات سيادية للحكومة الموقتة لمنعها من الانفراد بقراراتها وحثها على اجراء انتخابات تنبثق منها حكومة نابعة من ارادة شعبية. على اثر توجيهات السيد السيستاني شرعت الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي التي شكلت في الثامن والعشرين من حزيران 2004 باتخاذ الخطوات الرئيسة للبدء بالانتخابات التشريعية ،اذ اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات[13] فتح مراكز لتسجيل الناخبين اعتبارا من الاول من تشرين الثاني 2004 وعلى مدى ستة اسابيع ، ولكون العملية لم تحدث مسبقا في العراق وعدم وضوح رؤيتها العامة للشعب[14] لذا وجه عدد من الاشخاص سؤالا للسيد السيستاني بشأن تلك المراكز وقد اوجب الاخير على ضرورة توجه المؤهلين للأدلاء بأصواتهم من الذكور والاناث لتلك المراكز وادراج اسمائهم أو تصحيحها حفاظا على حقوقهم واوصى رجال الدين المعتمدين من لدن المرجعية تشكيل اللجان الشعبية في المناطق للقيام بدور المرشد لإنجاز الامر " **يجب على المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة، ومن لم يدرج اسمه أو ادرج بصورة مغلوطة فعليه مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وإبراز المستمسكات المطلوبة[الاوراق الثبوتية للناخب] والتصحيح وعلى أصحاب الفضيلة من وكلاء والمعنيين تشكيل اللجان الشعبية في مناطقهم لمساعدة المواطنين على إنجاز هذا الأمر المهم، حتى يتسنى للجميع المشاركة في الانتخابات التي نأمل أن تجري في موعدها المقرر وأن تكون حرة ونزيهة وبمشاركة جميع العراقيين"**[15]. حرصا من السيد السيستاني في دفع الشعب العراقي على المشاركة الفاعلة في الانتخابات التشريعية المزمع اجراؤها في الثلاثين من كانون الثاني 2005 فقد اصدر بيانا اوجب فيها المشاركة وحث المواطنين اختيار المؤتمنين على مصالح الشعب وعدم تشتيت الاصوات وهذه اشارة واضحة على التكاتف والتلاحم في اختيار المرشحين" **على المواطنين رجالا ونساء ان يشاركوا فيها[الانتخابات] مشاركة واسعة، ليضمنوا حضورا كبيرا وقويا للذين يؤتمنون على ثوابتهم وحرصهم على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لا بد أيضا من التجنب عن تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع"**[16]. بعد ان جرت الانتخابات في موعدها المحدد ظهرت اصوات تحاول التقليل من هذه العملية بالتركيز على الدعم الذي لقيته القائمة الانتخابية للشيعة(الائتلاف الوطني العراقي) من لدن المرجعية الدينية واختيار اول رئيس وزراء لحكومة مؤقته بعد انهيار النظام السابق[17] وقد ردت مرجعية السيد السيستاني على تلك الاصوات بالإجابة

عن سؤال وجه لها من قناة بي بي سي(B.B.C) بهذا الشأن بالقول" **المرجعية الدينية تدعم التشكيل قائمة الائتلاف الوطني العراقي لأن المواطنين كانوا أمام أول تجربة انتخابية حرة في البلاد وكان من المهم جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم لضمان أكبر مشاركة في هذه الانتخابات في ظل نظام انتخابي كان يعتبر كل العراق دائرة انتخابية واحدة مما كان يتطلب مشاركة واحدة في مختلف المناطق رعاية للتوازن بين مكونات الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة ولم تكن هناك جهة أخرى غير المرجعية يمكنها القيام بهذا الدور، إما اختيار رئيس مجلس الوزراء فقد ترك للنواب المنتخبين ولم تتدخل فيه المرجعية الدينية"**[18].

ثالثا: المرجعية الدينية العليا والانتخابات النيابية لعام 2010

على الرغم من دعم وتأييد المرجعية الدينية لقائمة الائتلاف الوطني في الانتخابات البرلمانية لعام 2005 والذي بررته بالعون للناخب ومساعدته في الاختيار ، الا ان رأيها كان مختلفا تماما في الانتخابات المزمع اجراؤها عام 2010 ، لاسيما ان فئات الشعب وجدت في ان من وصل الى سلطة الحكم والمجلس النيابي غير كفوء ولم يحقق لهم ما كان يطمحون اليه من استقرار سياسي ورفاه اقتصادي يعوضهم عن المدة التي عاشوها في ظل النظام السابق. وبذلك توجهت انظار الناخب مرة اخرى الى المرجعية الدينية لمعرفة جدوى المشاركة في هذه الانتخابات اذ تلقت مرجعية السيد السيستاني مع اقتراب الانتخابات البرلمانية سؤالا من مجموعة مواطنين جاء فيه "**ما مدى المشاركة في هذه الانتخابات بعد ما لوحظ من ان الانتخابات الماضية لم تتغير عما يحقق آمال الناس ولم يكن الكثير من اعضاء مجلس النواب والمسؤولين الحكوميين بمستوى المسؤولية التي عهدت اليهم وما هو موقف المرجعية الدينية العليا ازاء القوائم المشاركة في الانتخابات** " .

وقد اجاب مكتب المرجع الاعلى بالاتي :"**1-ان الانتخابات تحظى بأهمية كبرى ولاسيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح اليه الجميع من تحسين السلطتين التشريعية (مجلس النواب)، والتنفيذية (الحكومة) - ومن هنا فإن سماحته – يرى ضرورة ان يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل هذا البلد وبنائه وفق اسس العدالة والمساواة بين جميع ابنائه في الحقوق والواجبات ، مؤكداً على ان العزوف عن المشاركة لأي سبب كان سيمنح الفرصة للآخرين في تحقيق مآربهم غير المشروعة ولات حين مندم .**

2-ان المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية جهة مشاركة في الانتخابات فإنها تشدد على ضرورة ان يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي افضلها واحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله واقدرها على تحقيق ما يطمح اليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم ، ويختار ايضاً من المرشحين في القائمة من يتصف بالكفاءة والامانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الاصيلة" [19]

يتضح مما تقدم ان السيد السيستاني حريص على بناء العراق ومستقبله من خلال الانتخابات وان يكون الشعب هو من يرسم طريق المستقبل من خلال تحمل المسؤولية باختيار الاصلح والانسب لقيادته وان لا يكون معتمدا على غيره في بناء مؤسساته الدستورية التي تقوده الى بر الامان والتطور والتقدم.يبدو ان الشعب العراقي كان مدركا للعواقب التي قد يصل اليها في حال وصول غير الكفوئين الى السلطة ولذلك كان حريصا على متابعة ما تصدره المرجعية الدينية من تعليمات ورؤى بشان الانتخابات ويحاول ان يجعلها اساسا في تحديد الاختيار، فعندما ابدت الاخيرة رايها حول وقوفها على مسافة واحد ة من جميع المرشحين طالب عدد من المواطنين ان توضح المرجعية الدينية القصد من

وراء ذلك وهل تعني انها تقف على مسافة واحدة من المسؤول المخلص في عمله والمقصر . وقد استجابة المرجعية الدينية لذلك اذ كان هدفها ان يطلع ابناء الشعب على كل ما يشوب اراءها من لبس وعدم فهم ،فقد بينت المرجعية وعلى لسان الشيخ عبد المهدي الكربلائي (المتولي الشرعي للعتبة الحسينية) في خطبة الجمعة الاتي في هذا الموضوع **"أن سماحة السيد السيستاني يحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح والكفوء ، ولا يدعم اية قائمة او مرشح بخصوصه ، وليس معنى كونه على مسافة واحدة من الجميع هو انه يساوي بين الصالح والطالح ، اي بين من بذل ما يستطيع في خدمة الناس ومكافحة الفساد وبين من لم يعمل إلاّ لمصلحة نفسه وجماعته ، بل معناه انه لا يدعم أيا من المشاركين في الانتخابات ، فمسؤولية الاختيار انما هي على الناخب نفسه ، فليحسن الاختيار لكي لا يندم لاحقاً"**[20].

وفي ذات الصدد ايضا وبعد ان ظهرت التقولات عن بيع بطاقات الناخبين وتوزيع الهدايا من لدن المرشحين سارع بعض المواطنين الى نقل تلك الاخبار بصياغة سؤال الى المرجعية الدينية جاء فيه **"مع قرب اجراء انتخابات مجلس النواب العراقي يقوم بعض المواطنين ببيع بطاقته الالكترونية لحاجته الى المال او لعدم رغبته في المشاركة في الانتخابات ، فهل يجوز ذلك ام لا، ايضاً يقوم بعض المرشحين بتوزيع بعض الهدايا على المواطنين او تقديم بعض الخدمات لهم مشترطاً عليهم التصويت له في الانتخابات ، فهل يجوز ان يقبل منه ذلك"** وكان رد المرجعية قاطعا وحازما لا يقبل التأويل **"ان كلتا الحالتين غير جائز"** [21] على الرغم من توجيهات المرجعية وتأكيداتها في حسن الاختيار وحرص المواطنين على اختيار الاصلح الا ان الانتخابات التي جرت في السابع من اذار ٢٠١٠ لم تأت بشخصيات جديدة لقيادة البلد وهذا ما جعل الاوضاع تستمر في عدم استقرارها.[22]

رابعاً- مرجعية السيد السيستاني وانتخابات مجلس النواب 2014

من الجدير بالذكر ان المرجعية الدينية بعد انتهاء الانتخابات وتشكيل زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي[23] حكومته الثانية في الثاني والعشرين من كانون الاول 2010 ، اثر اتفاق الكتل السياسية بشأنه كانت تتابع الاحداث والتطورات الداخلية في العراق وتصدر التوجيهات المهمة للسير بالبلاد الى بر الامان، الا أن الصراعات السياسية والتدخلات الدولية وتفضيل المصالح الشخصية على مصلحة الوطن جعل من تلك التوجيهات من دون اثر. ولكن هذا الامر لم يثبط من عزيمة المرجعية في تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب فما ان اقترب موعد الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها في الثلاثين من نيسان 2014 حتى توالت توجيهات المرجعية الدينية للمواطنين بشان الانتخابات واغلب تلك التوجيهات جاءت على لسان الشيخ عبد المهدي الكربلائي والسيد احمد الصافي معتمدي المرجعية بكربلاء في خطب الجمعة ففي الرابع من نيسان 2014 بين الشيخ الكربلائي روية السيد السيستاني في الانتخابات البرلمانية المقبلة بنقاط عدة من ابرزها ان المشاركة في الانتخابات اساس لرسم المستقبل وعدم المشاركة خطأ كبير يجب عدم الوقوع فيه وان ما يمر به العراق من فوضى سياسية واقتصادية واستشراء الفساد المالي والاداري يدعوا الى التغيير نحو الافضل وهذا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق حسن الاختيار وان يجتهد المواطنون في البحث عن ماضي المرشح وان لا يغتروا بما يقدم لهم من الوعود الكاذبة والهدايا البسيطة وهو بذلك نبه الشعب الى نقاط الخلل التي قد يقع بها الناخب قيل الانتخابات **"النقطة الاولى : ان انتخابات مجلس النواب تحظى بأهمية بالغة في رسم مستقبل البلد ومستقبلنا نحن ومستقبل اولادنا واحفادنا ، والحكومة (اي السلطة التنفيذية) انما تنبثق في مجلس النواب ، وهذا المجلس يشكل أيضاً سلطة تشريعية في البلد (اي سلطة اصدار القوانين والقرارات) بالإضافة الى دوره في الرقابة على اداء المؤسسات**

الحكومية ، فمن لا يشارك في الانتخابات انما يعطي الفرصة لغيره في رسم مستقبله ومستقبل اولاده ، وهذا خطأ لا ينبغي لأي مواطن ان يقع فيه .
النقطة الثانية: لا نظن ان احداً ينكر ان بلدنا الحبيب العراق يعيش اوضاعاً صعبة، من اوضاع امنية ، تفجيرات واشتباكات مسلحة واعمال دامية تأخذ صبغة طائفية ، اما من الناحية السياسية فإن موقف القوى السياسية متباعد كثيراً ، وهذا الاحتقان السائد يمنع الاستقرار السياسي في البلاد ، اما من الناحية الاقتصادية لا توجد خطط تنموية حقيقية تنهض بالاقتصاد. النشاط الزراعي والصناعي في ادنى المستويات منذ عقود من الزمن ،وكذلك استشراء الفساد الاداري والمالي ، فقد عد العراق من الدول الاكثر فساداً في العالم في ظل هذه الاوضاع فهناك حاجة ماسّة الى التغيير نحو الافضل وهو لا يتحقق إلاّ بأيدينا نحن المواطنين ، فإذا لم نُرد التغيير او لم نعمل له بصورة صحيحة فإنه لن يتحقق ، وكما قال الله تعالى (لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).
النقطة الثالثة : ان المرجعية الدينية العليا التي اعلنت مراراً وتكراراً انها لن تدعم أيا من القوائم المشاركة في الانتخابات ترى انه بعد عشر سنوات من التجارب الانتخابية المتعددة ، فإنه يفترض بالمواطنين ان يشاركوا في الانتخابات مشاركة واعية تبنى على حسن الاختيار فلا يكفي اصل المشاركة ، بل المهم ان يتم اختيار الصالح الكفوء الحريص على المصالح العليا للشعب العراقي الحريص على قيمه النبيلة واستقراره وامنه ورفاه ابنائه، الذي يفكر في مصلحة الشعب ومستعد للتضحية في سبيلها ، لا الذي يفكر في مصلحة نفسه وجماعته وكيف يستثمر كرسي النيابة او الوزارة في سبيل الاستحواذ على المزيد من المزايا والمخصصات المالية والمقاولات التجارية والحقوق التقاعدية غير المنطقية وما الى ذلك مما يعرفه الجميع .
ان لا تغرنكم الوعود والخطب الرنانة والاعلانات الكبيرة التي تملأ الشوارع والساحات ولا القليل من المساعدات والخدمات التي يسعى البعض في تقديمها قبيل الانتخابات ، ابحثوا عن ماضي المرشح وتحققوا من نزاهته وكفاءته وحرصه على العراق والعراقيين قبل ان تصوتوا له، واذا كان نائباً في مجلس النواب او عضواً في الحكومة او في مجلس المحافظة او مسؤولاً في اي موقع آخر فتحققوا ان كان يعمل بواجباته الوظيفية بتفانٍ واخلاص ولم يبحث عن مصالح شخصية وما ماثلها قبل ان تمنحوا اصواتكم له ، دعوا الوجوه التي لم تجلب الخير لهذا البلد واستبدلوها بأشخاص آخرين تتحققون من كفاءتهم وصلاحهم وحرقة قلوبهم على هذا الشعب المظلوم ، هناك فرصة معقولة الى موعد الانتخابات يمكنكم خلالها ان تصلوا الى المرشح الصالح الكفوء ، حاولوا ان تتعرفوا عليه بأنفسكم وان لم يتيسر فاستعينوا بأهل العقل والحكمة والتجربة للتعرف عليه ، لا تهتموا كثيراً بالانتماءات العشائرية والمناطقية والفئوية ونحوها، اهتموا بالشروط الاساسية التي يجب توفرها في عضو مجلس النواب ، ان يكون كفوءا لهذه المهمة ان يكون نزيهاً لا يضعف امام الاغراءات المادية ، ان يكون شجاعاً لا يجبن في الدفاع عن المصالح العليا للشعب العراقي .
ايها المواطنون الاحبة :
اعود واكرر لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، ان كنتم تريدون ان تتغير احوالكم نحو الافضل فإن الخطوة الاولى والاساسية في هذا السبيل هي المشاركة الواعية في الانتخابات النيابية ، تحملوا المسؤولية وتوكلوا على الله واستعينوا به ليسدد خطاكم فإنه ولي السداد" [24].
على الرغم من ان المرجعية الدينية لم تترك شاردة او واردة الا وذكرتها عن الاختيار الامثل للمرشح الا انها عادت مرة اخرى، وقبل خمسة ايام من بدء الانتخابات وفي خطبة الجمعة بكربلاء وعلى لسان

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 124) 2024, pp. 250-266

السيد احمد الصافي، لتذكر الشعب بأهم الضرورات التي يعتمد عليها في الاختيار الامثل .وهي بذلك تؤكد للشعب بانه هو من يضع الاسس والقواعد لبناء البلد

"أولاً: ان المشاركة في الانتخابات امر بالغ الاهمية لأن من خلالها يحدد مستقبل البلد ، مستقبلنا نحن بل مستقبل اولادنا واحفادنا ، ومن لا يشارك فإنما يمنح الآخرين فرصة ان يقرروا مستقبله بدلاً عنه ، وهذا خطأ فادح فشاركوا في الانتخابات رجالاً ونساءً شيباً وشباباً ، وعلى الآباء ان لا يمنعوا اولادهم من المشاركة وعلى الازواج أن لا يمنعوا نساءهم منها فالجميع حق المشاركة وحرية الاختيار.

ثانياً: ان بلدنا العراق يعيش ظروفاً صعبة ويواجه تحديات كبيرة ولاسيما في الملف الامني والملف الخدمي وملف مكافحة الفساد ، والانتخابات فرصة عظيمة نحو الافضل ، فعلى الجميع ان يستغلوا هذه الفرصة بالصورة الصحيحة من خلال اختيار قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد خلال السنوات الاربع الآتية وانتخابه مرشحين يتصفون بالكفاءة والنزاهة والاخلاص والحرص على مصلحة العراق والعراقيين دون من يحرصون على ملذاتهم ومصالحهم الشخصية من الامتيازات المالية وغيرها.

ثالثاً: ليس للمرجعية الدينية العليا موقف معلن وآخر يتم الايحاء به لبعض الناس موقفها واحد وواضح لا لبس فيه ، فهي لا تحدد للمواطنين من ينتخبون ، هي تريد منهم ان يتحملوا بأنفسهم هذه المسؤولية ، هي لا تقول لهم : انتخبوا هذا ولا تنتخبوا ذلك ، هي لا تفعل ذلك ليس لأنها تساوي بين الصالح وغيره ولا تنصلاً من مسؤوليتها الشرعية ، بل لأنها ترى ان مصلحة العراقيين حاضراً ومستقبلاً انما هي في ان يختاروا من يمثلهم في مجلس النواب استناداً الى قناعاتهم لا اتكالاً على قناعتها ، وربما يقول البعض انه يصعب عليهم ان يكوّنوا قناعة باي من المرشحين والقوائم ونقول لهؤلاء الاحبة نعم المهمة ليست سهلة ، ولكن لابد ان تسعى لأدائها بالصورة الممكنة" [25].

جرت الانتخابات البرلمانية في الثلاثين من نيسان 2014 وظهر في وسط الشارع الانتخابي انتقادا لبعض الناخبين اثر اختيارهم قوائم شاركت في الانتخابات السابقة ويدور حديث عنها على عدم كفاءتها ونزاهتها وقد صيغ هذا الانتقاد بسؤال وجه الى مرجعية السيد السيستاني جاء فيه **" نحن مجموعة من مقلديكم يرجع اليكم في المستحدثات قد اشتركنا في الانتخابات اخذاً برأيكم بالرغم ما اصابنا من الاحباط نتيجة سوء الخدمات وتفشي الفساد ، ولكن لما رأينا انكم لم تسمّوا لنا قائمة انتخابية معينة ولا اشخاصاً معينين ، بل دعوتم الى التغيير نحو الافضل وطلبتم انتخاب الصالح الكفوء ، انتخب منا حسب نظره ، فمنا من انتخب من دولة القانون ومنا من انتخب من قائمة المواطن ومنا من انتخب من قوائم اخرى، واليوم نرى ان البعض وفيهم عدد من الحوزويين يلوم البعض منا على اختياره وبتهمة بخيانة المرجعية العليا وتقديم الدنيا على الدين وغير ذلك الاتهامات الخطيرة فهل هذا صحيح"** وبما عرف عن السيد السيستاني من حنكة وبعد ثاقب في اختيار ادق الاجابات فقد بين وبشكل واضح وتأكيد على حرية الاختيار لما يراه الناخب الاصوب والامثل بالاتي **" من انتخب الصالح الكفوء وفق ما تمليه عليه قناعته بعد التحري والتحقق فلا لوم ولا عتب عليه أيا كان اختياره ، بل هو مأجور على ذلك ان شاء الله تعالى ، وفي كل الاحوال فإنه ينبغي ان يغلق هذا الملف ولا يجعل سبباً لاختلاف الكلمة ويث الفرقة"**[26]

مهما يكن من امر فقد حصلت الكتل الكبيرة السابقة على اعلى الاصوات وكانت الأنظار تتجه نحو نوري المالكي لتجديد الثقة به لولاية ثالثة الا ان اعتراض الكتلة الصدرية ورفضها القاطع لتولي المالكي رئاسة الوزراء حال من دون ذلك واستمرت العملية السياسية بين شد وجذب الاطراف

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 124) 2024, pp. 250-266

السياسية من دون ان تحقق تقدما ملحوظا في عملية تشكيل الوزارة .وبينما كانت الامور تتجه نحو منزلق خطير اجتاحت العصابات الارهابية ،تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام،(داعش)[27] في الثامن من حزيران ٢٠١٤ مدينة الموصل اذ فرضت سيطرتها عليها وهذا ما القى بظلاله على معنويات القوات المسلحة التي انهارت قواها وسقطت مدن اخرى كصلاح الدين والانبار وبعض اجزاء من كركوك وديالى بيد داعش وكادت الدولة تنهار لولا التصدي البطولي للمرجعية الدينية التي اعلنت في الرابع عشر من حزيران ٢٠١٤ فتوى الجهاد الكفائي[28] في الثالث عشر من حزيران٢٠١٣ حيث رفعت من معنويات القوات المسلحة واعادت لهم الثقة كما دفعت بمجموعة كبيرة من ابناء الشعب الى التطوع والتصدي لداعش. وفي خضم تلك الاحداث اصبح لزاما على الكتل السياسية الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة لإدارة البلاد في هذه المرحلة وقد تخلى المالكي عن اصراره في رئاسة الوزراء وجاء الاتفاق بالإجماع على تولي الدكتور حيدر العبادي رئاسة الوزراء الذي شكل حكومته في الثامن من ايلول ٢٠١٤[29]

خامساً- المرجعية الدينية وانتخابات 2018

بعد اعلان النصر على داعش في العاشر من كانون الاول 2017 اتجهت الانظار الى الانتخابات البرلمانية اذا كان الشعب العراقي تواقاً لحكومة جديدة تتجاوز كل سلبيات الماضي ولاسيما مسببات الانهيار الامني وسيطرت داعش على بعض المحافظات ، وتوافقا مع هذا الراي فقد اعلنت الحكومة عن اجراء الانتخابات في الثاني عشر من ايار 2018 [30] مع اقتراب موعد الانتخابات اصدرت مرجعية السيد السيستاني بيانا تضمن توجيهات مهمة للناخبين وقد تلا البيان الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة من مرقد الامام الحسين (عليه السلام) بكربلاء في الرابع من ايار 2018 وجاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

"مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية يسال الكثير من المواطنين الكرام عن موقف المرجعية الدينية العليا من هذا الحدث السياسي المهم ، وبهذا الصدد ينبغي بيان امور ثلاثة :

1- لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في ان يحل مكانه نظام يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع في انتخابات دورية حرة ونزيهة ، وذلك ايماناً منها بانه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد ان اريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الاصيلة ومصالحه العليا .

ومن هنا اصرّت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالإسراع في اجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة امام العراقيين لتقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال اختيار ممثليهم المخولين بكتابة الدستور الدائم وتعيين اعضاء الحكومة العراقية ، واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاماً على ذلك التاريخ لا تزال المرجعية الدينية عند رأيها من سلوك هذا المسار ليشكل- من حيث المبدأ – الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله ، وانه لابد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت اي ذريعة او عنوان .

من الواضح ان المسار الانتخابي لا يؤدي الى نتائج مرضية الا مع توفر عدة شروط منها : ان يكون القانون الانتخابي عادلاً يرعى حرمة اصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها ، ومنها : ان تتنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ بعيداً عن الشخصنة والشحن القومي او الطائفي والمزايدات الاعلامية ، ومنها : ان يمنع التدخل الخارجي في امر

الانتخابات سواء بالدعم المالي ام غيره ، وتشدد العقوبة على ذلك، ومنها وعي الناخبين لقيمة اصواتهم ودورها المهم في رسم مستقبل البلد فلا يمنحونها لأناس غير مؤهلين ازاء ثمن بخس ولا اتباعاً للأهواء والعواطف او رعاية للمصالح الشخصية او النزاعات القبلية او نحوها.
الاخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابية من سوء استغلال السلطة من قبل كثير ممن انتخبوا او تسنموا المناصب العليا في الحكومة ، ومساهمتهم في نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبوقة ،وتمييز انفسهم برواتب ومخصصات كبيرة ، وفشلهم في اداء واجباتهم في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه – لم تكن الا نتيجة طبيعية لعدم تطبيق العديد من الشروط اللازمة – ولو بدرجات متفاوتة – عند اجراء تلك الانتخابات ، وهو ما يلاحظ – بصورة، او بأخرى – في الانتخابات الحالية ايضاً ، ولكن يبقى الامل قائماً بإمكانية تصحيح مسار الحكم واصلاح مؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود الغيارى من ابناء هذا البلد واستخدام سائر الاساليب القانونية المتاحة لذلك ".
2- ان المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية ، وليس هناك ما يلزمه بممارسة هذا الحق الا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده ، نعم ينبغي ان يلتفت الى ان تخليه عن ممارسة حقه الانتخابية يمنح فرصة اضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية وقد يكونون بعيدين جداً عن تطلعاته لأهله ووطنه، ، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة او عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقرير، فينبغي ان يتخذه عن وعي تام وحرص بالغ على مصالح البلد ومستقبل ابنائه.
3- ان المرجعية الدينية العليا تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية ، بمعنى انها لا تساند اي شخص او جهة ا قائمة على الاطلاق ، فالأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص او التمحيص ، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص او جهة باستغلال عنوان المرجعية الدينية واي عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية ، فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة ، والالتزام بالقيم والمبادئ ، والابتعاد عن الاجندات ، واحترام سلطة القانون ، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين ، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحل الازمات والمشكلات المتفاقمة منذ سنوات طوال ، والطريق الى التأكد من ذلك هو الاطلاع على السيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم ولاسيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة – لتفادي الوقوع في شباك المخادعين من المغاليين والفاسدين من المجربين وغيرهم" . [31]

من خلال قراءة معمقة للبيان نجد ان المرجعية الدينية ركزت على اهمية التداول السلمي للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع وجعلته امرا ملزما وضروريا لاستقرار العراق والمحافظة على مستقبله ،كما دعت الى ان يكون القانون الانتخابي عادلا ويحافظ على اصوات الناخبين، وان يكون التنافس بين الكتل السياسية على اساس تقديم برامج خدمية قابلة للتنفيذ ،وان تبتعد تلك الكتل عن الشحن الطائفي والقومي. وبينت المرجعية ان ما حدث من استغلال للسلطة ونشر الفساد وهدر المال العام ما هو الا نتيجة طبيعية لعدم الالتزام بالشروط الانتخابية من نزاهة وحرص على مصالح الدولة. ولم تلزم المرجعية في بيانها المواطنين بالمشاركة في الانتخابات وانما اوكلت هذا الامر الى قناعاتهم ونبهتهم الى ان هذا الامر يمنح فرصة لأشخاص غير مؤهلين للفوز بالمقاعد البرلمانية .ونأت المرجعية بنفسها عن دعم اي جهة واكدت انها تقف على مسافة واحدة من الجميع ودعت الموطنين الى التأكد من السيرة الذاتية للمرشحين ورؤساء قوائمهم وهي بذلك وضعت صورة ما

يجري في البلد امام المواطنين على الرغم من كل هذه التوجيهات الا ان الكتل السياسية دخلت في صراع جديد من اجل الفوز برئاسة الحكومة وبعد شد وجذب ومخاض عسير تشكلت حكومة جديدة في الرابع والعشرين من تشرين الاول 2018 برئاسة عادل عبد المهدي[32]

الخاتمة :

يمكن تحديد منهج المرجعية العليا للسيد السيستاني بما يأتي :

1- ان المرجعية العليا لا تتدخل في تفاصيل العمل السياسي ، بل تترك المجال واسعاً للقوى السياسية للقيام بذلك ، وانما تتدخل في القضايا المصيرية (كالانتخابات) التي تعجز القوى السياسية عن التعاطي معها او تقديم حلول مركزية لها .

2- يسعى السيد السيستاني من خلال رؤيته وطروحاته الى مجتمع ديني وليس لدولة دينية والى بناء دولة مؤسسات وليس بناء سلطة، فهو يخاطب العراقيين بالمواطنين و يتعامل بمبدأ المواطنة والمساواة بين ابناء الشعب العراقي.

3- اهتم بإعطاء دور للأمم المتحدة لسحب البساط من سلطة الاحتلال واعطاء شرعية دولية للنظام السياسي الجديد .

4- واجهت المرجعية سلطات الاحتلال مواجهة سلمية ادت الى نتائج مهمة اهمها الاصرار على اجراء الانتخابات .

5- ان اصدار المواقف من لدن السيد السيستاني بنى على دراسة دقيقة ومتأنية بكل حالة وبعضها قد يستدعي الاستشارة من اهل الاختصاص،

6- لم يسعَ المرجع السيستاني لشيء ذاتي ، بل كانت طروحاته واسهاماته عامة وشاملة .

7- تضمنت افكاره رؤى عصرية من خلال تبنيه لسيادة الشعب وولاية الامة على نفسها ، واعطى الحق لتدخل المرجعية المتصدية في حفظ النظام العام ، وحفظ الاسس والثوابت الاسلامية والوطنية دون الدخول في التفاصيل والامور التنفيذية.

8- على الرغم من تأكيد اية الله العظمى السيد السيستاني على اهمية الانتخابات الا ان رأيه في المشاركة بها اختلف من دورة الى اخر ففي عام ٢٠٠٥ اوجب المشاركة في حين وصفها بالضرورية بانتخابات ٢٠١٠ وعد عدم المشاركة بانتخابات ٢٠١٤ خطأ ينبغي عدم الوقوع فيه اما المشاركة بانتخابات ٢٠١٨ فاعتبر قرارها يعود اخذه من لدن الناخب واوضح انه المسؤول عن كل تقرير.

هوامش البحث:

---

(1) مكتب السيد السيستاني، بيان صادر من السيد السيستاني، بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق ، بتاريخ19 جمادي الاول 1424ه (20 تموز 2003م)، رقم الوثيقة (10).

(2) السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني ولد بمدينة مشهد في الرابع من اب 1930 من عائلة دينية معروفة بعلمائها .في الخامسة من عمره بدأ بتعلم قراءة القران الكريم ومن ثم دخل مدرسة دار التعلم الديني لتعلم القراءة والكتابة وفن الخط . عام 1360 وبتوجيه من والده بدأ بقراءة مقدمات العلوم الحوزوية وفي عام 1368 انتقل الى الحوزة العلمية في قم ليواصل دراسته الدينية على يد كبار الاساتذة أذ وصفه السيد البهبهائي بأنه (عمدة العلماء المحققين ونخبة الفقهاء المدققين) وكان السيد السيستاني في الواحد والعشرين من عمرة .عام 1371 انتقل السيد السيستاني الى مدينة النجف الاشرف لاكمال دراسته في حوزتها حيث درس عند كبار العلماء وابرزهم السيد محسن الحكيم والسيد ابو القاسم الخوئي الذي منحه شهادة الاجتهاد المطلق وهو في سن الحادي والثلاثين من عمره واصبح بعد ذلك مدرسا لطلاب الحوزة كما انه انشغل بتأليف عدد من الكتب الدينية .امتاز بعدة صفات كعليمته واحترام الراي والادب بالحوار والورع . بعد وفاة السيد الخوئي عام 1413 تصدى للمرجعية الدينية العليا بناءا على وصية من السيد

الخوئي واستمرت قيادة حتى الان. لسيرة الذاتية - موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) https://www.sistani.org/arabic/data/1 /

([3]) احداث عاصرها الباحثان أ. د. احمد كاظم البياتي و المدرس الاستاذ عبد الحميد شندي.

[4]مكتب السيد السيستاني، بيان صادر من السيد السيستاني بشأن تشكيل الدستور العراقي بتاريخ 25 ربيع الاول 1424 (2003/5/27م)، رقم الوثيقة (14).

[5] مكتب السيد السيستاني، أسئلة موجهة من صحيفة الواشنطن بوست إلى سماحة السيد السيستاني. في 3 شوال 1424(2003/11/28)، رقم الوثيقة (43).

([6])فيراس طارق مكية، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق 2003-2005، بغداد 2014، ص52.

([7]) جورج والكر بوش (الابن) ولد في مدينة نيوهيفن في السادس من تموز 1946 حيث اكمل دراسته في مدرسة كينكيد 1961 وأكاديمية فليبس 1964 .التحق بكلية الفنون ا عام 1964 وتخرج منها 1968 ومن ثم حصل على شهادة الماجستير من كلية هارفارد ادارة الاعمال عام 1975 . انخرط في السلك العسكري واصبح ملازم اول ا. اتجه للعمل السياسي اذ انضم الى الحزب الجمهوري واصبح حاكم ولاية تكساس عام 1995 وفي عام 2000 اصبح رئيسا الرئيس الثالث والاربعين للولايات المتحدة الامريكية واستمرت مدة رئاسته حتى عام 2009 شنا حربا على العراق عام 2003 . لازال على قيد الحياة في مدينة تكساس. شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) سيرة جورج بوش الابن https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[8] نظام عبد الهادي سوادي، نظرة تاريخية في الانتخابات البرلمانية العراقية (1920 – 1918)، دائرة الإعلام والاستقبال الجماهيري، بغداد، 2018، ص23.

([9]) احداث عاصرها الباحث أ.د. احمد كاظم البياتي.

[10] مكتب السيد السيستاني، الاسئلة الموجهة الى مكتب السيد السيستاني في 14 ربيع الثاني 1425ه (الثالث من حزيران 2004)، رقم الوثيقة (64).

[11] مكتب سماحة السيد السيستاني ، سؤال موجه من مجلة المكتبة النبطية إلى السيد محمد رضا السيستاني بتاريخ21ذو الحجة1424ه(13 شباط 2004)- رقم الوثيقة (52).

[12] مكتب سماحة السيد السيستاني، أسئلة مجلة ديرشبيغل الألمانية إلى سماحة السيد السيستاني حاول الانتخابات في24 ذي الحجة 1424هـ(16 شباط 2004)، رقم الوثيقة (53)،

([13]) شكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأمر من ادارة سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب الامر 92 في الحادي والثلاثين من ايار 2004 وبعد ذلك صدر لها قانون من مجلس النواب برقم 11 في 2007 ومن ثم عدل القانون من مجلس النواب في 2019. للمزيد من المعلومات شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

([14]) احداث عاصرها الباحث أ.د. احمد كاظم البياتي .

[15] مكتب السيد السيستاني، اجابة على السؤال الوجه من لدن بعض الاشخاص بشان التوجه لمراكز الاقتراع والمشاركة في الانتخابات، بتاريخ 27 رمضان 1425،(11 تشرين الاول 2004)، رقم الوثيقة(72).

[16] مكتب السيد السيستاني، بيان صدر من مكتب السيد السيستاني بشأن المشاركة في الانتخابات، بتاريخ 8 ذو العقدة 1426،(11 كانون الاول 2005)، رقم الوثيقة (85).

([17]) احداث عاصرها أ.د. احمد كاظم البياتي

[18] مكتب السيد السيستاني، أسئلة قناة (B.B.C)البريطانية لمكتب السيد السيستاني ، بتاريخ 14 ذو القعدة 1426 هـ (17 كانون الاول 2005) ، رقم الوثيقة (113).

[19] مكتب السيد السيستاني، سؤال موجه من لدن مجموعة من الاشخاص الى مكتب السيد السيستاني بِان جدوى المشاركة في الانتخابات،بتاريخ 2 ربيع الاول 1431(17 شباط 2010)، رقم الوثيقة (110)

[20] مكتب السيد السيستاني ، استفتاء يوضح معنى وقوف المرجعية الدينية العليا على مسافة واحدة من الجميع في الانتخابات النيابية، بتاريخ 8 ربيع الاول 1431 (2010/2/23) ، رقم الوثيقة (116).

[21] مكتب السيد السيستاني ، استفتاء حول بيع لبطاقات الناخب الالكترونية وقبول هدايا من المرشحين ، بتاريخ 14 ربيع الاول 1431 (2010/3/2 ، رقم الوثيقة (117) .

[22] احداث عاصرها أ.د. احمد كاظم البياتي

[23] نوري كامل محمد حسن ابو المحاسن ولد في حزيران 1950بمدينة الحلة في ناحية ابو غرق .اكمل دراسته الثانوية في ناحية الهندية التابعة لكربلاء .التحق بكلية اصول الدين في بغداد. انتمى الى تنظيمات حزب الدعوة عام 1968 وكان موظفا في مديرية التربية بمدينة الحلة. بعد تولى صدام حسين الحكم في العراق تعرض للملاحقة والمراقبة وحكم عليه غيابيا بالإعدام عام 1979 ومن ثم اضطر الى الهرب نحو سوريا والى ايران وبعدها عاد الى سوريا وبقي هناك حتى سقوط النظام في العراق وبات من السياسيين البارزين .اصبح رئيسا للوزراء من عام 2006-2014 ونائب رئيس الجمهورية من عام 2014-2015 . الامين العام لحزب الدعوة الإسلامية وزعيم ائتلاف دولة القانون حاليا . للمزيد ينظر: السيرة الذاتية لنوري المالكي https://ar.wikipedia.org/wiki/.

[24] مكتب السيد السيستاني ، خطبة جمعة كربلاء التي تناولت موضوع الانتخابات النيابية ،بتاريخ 3جماد الاخر 1435 (4 نيسان 2014)، رقم الوثيقة (120) .

[25] مكتب السيد السيستاني ، النجف الاشرف ، ، خطبة جمعة كربلاء حول الانتخابات النيابية ، بتاريخ 24 جمادي الاخر 1435 (25 نيسان 2014)، رقم الوثيقة (121).

[26] مكتب السيد السيستاني ، استفتاء موجه الى السيد السيستاني من بعض مقلديه حول الانتخابات ،بتاريخ 7 رجب 1435 (7 ايار 2014)، رقم الوثيقة (122).

[27] تنظيم ارهابي اعلن عن تأسيسه ابو بكر البغدادي في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 2013 ،بعد ان دمج فرع القاعدة في العراق مع جبهة النصرة لأهل الشام وقد استطاع هذا التنظيم ان يسيطر على بعض المدن العراقية عام 2014 حيث عاث فيها فسادا واول من اطلق عليه تسمية داعش قناة العربية اختصارا لتسمية تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام . للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) تنظيم الدولة الاسلامية

[28] ´**إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية لتحقيق هذا الغرض المقدس"** . للمزيد من المعلومات ينظر شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) نص فتوى الجهاد الكفائي

[29] احداث عاصرها أ.د. احمد كاظم البياتي .

[30] احداث عاصرها المدرس الاستاذ عبد الحميد شتدي عوان .

[31] مكتب السيد السيستاني ، خطبة الجمعة في كربلاء بيان حول الانتخابات النيابية العراقية ، بتاريخ 17 شعبان 1439 (4 ايار2018) رقم الوثيقة (122).

[32] احداث عاصرها أ. د. احمد كاظم البياتي .

المصادر:

اولا: الوثائق المنشورة والمحفوظة في مكتب السيد السيستاني النجف الاشرف

1- مكتب السيد السيستاني، بيان صادر من السيد السيستاني، بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق ، بتاريخ19 جمادي الاول 1424ه (20 تموز 2003م)، رقم الوثيقة (10).
2- مكتب السيد السيستاني، بيان صادر من السيد السيستاني بشأن تشكيل الدستور العراقي بتاريخ 25 ربيع الاول 1424 (2003/5/27م)، رقم الوثيقة (14).
3- مكتب السيد السيستاني، أسئلة موجهة من صحيفة الواشنطن بوست إلى سماحة السيد السيستاني. في 3 شوال 1424(2003/11/28)، رقم الوثيقة (43).
4-مكتب السيد السيستاني، الاسئلة الموجهة الى مكتب السيد السيستاني في 14 ربيع الثاني 1425هـ (الثالث من حزيران 2004)، وثيقة رقم (64).
5- مكتب سماحة السيد السيستاني ، سؤال موجه من مجلة المكتبة النبطية إلى السيد محمد رضا السيستاني بتاريخ21ذو الحجة1424ه(13 شباط 2004) رقم الوثيقة (52).
6- مكتب سماحة السيد السيستاني، أسئلة مجلة دير شبيغل الألمانية إلى سماحة السيد السيستاني حاول الانتخابات في24 ذي الحجة 1424هـ.(16 شباط 2004)، رقم الوثيقة (53).
7- مكتب السيد السيستاني، اجابة على السؤال الوجه من لدن بعض الاشخاص بشان التوجه لمراكز الاقتراع والمشاركة في الانتخابات، بتاريخ 27 رمضان 1425،(11 تشرين الاول 2004)، رقم الوثيقة(72).
8- مكتب السيد السيستاني، بيان صدر من مكتب السيد السيستاني بشأن المشاركة في الانتخابات، بتاريخ 8 ذو العقدة 1426،(11 كانون الاول 2005)، رقم الوثيقة (85).
9- مكتب السيد السيستاني، أسئلة قناة (B.B.C)البريطانية لمكتب السيد السيستاني ، بتاريخ 14 ذو القعدة 1426 هـ (17 كانون الاول 2005) ، رقم الوثيقة (113).
10- مكتب السيد السيستاني، سؤال موجه من لدن مجموعة من الاشخاص الى مكتب السيد السيستاني بِان جدوى المشاركة في الانتخابات، بتاريخ 2 ربيع الاول 1431(17 شباط 2010)، رقم الوثيقة (110)
11- مكتب السيد السيستاني ، استفتاء يوضح معنى وقوف المرجعية الدينية العليا على مسافة واحدة من الجميع في الانتخابات النيابية، بتاريخ 8 ربيع الاول 1431 (2010/2/23) ، رقم الوثيقة (116).
12- مكتب السيد السيستاني ، استفتاء حول بيع لبطاقات الناخب الالكترونية وقبول هدايا من المرشحين ، بتاريخ 14 ربيع الاول 1431 (2010/3/2 ، رقم الوثيقة (117) .
13- مكتب السيد السيستاني ، خطبة جمعة كربلاء التي تناولت موضوع الانتخابات النيابية ،بتاريخ 3جماد الاخر 1435 (4 نيسان 2014)، رقم الوثيقة (120) .
14- مكتب السيد السيستاني ، النجف الاشرف ، ، خطبة جمعة كربلاء حول الانتخابات النيابية ، بتاريخ 24 جمادي الاخر 1435 (25 نيسان 2014)، رقم الوثيقة (121).
15- مكتب السيد السيستاني ، استفتاء موجه الى السيد السيستاني من بعض مقلديه حول الانتخابات ،بتاريخ 7 رجب 1435 (7 ايار 2014)، رقم الوثيقة (122).
16- مكتب السيد السيستاني ، خطبة الجمعة في كربلاء بيان حول الانتخابات النيابية العراقية ، بتاريخ 17 شعبان 1439 (4 ايار2018) رقم الوثيقة (122).

ثانيا: الكتب
1- فراس طارق مكيه، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق 2003 – 2005، ط1، في مطبعة البذرة للطباعة والنشر، بغداد، 2014.
2- نظام عبد الهادي سوادي، نظرة تاريخية في الانتخابات البرلمانية العراقية (1920 – 1918)، دائرة الإعلام والاستقبال الجماهيري، بغداد، 2018.
ثالثا: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)
رابعا: الاحداث التاريخية التي عاصرها الباحثان أ.د. احمد كاظم البياتي والمدرس الاستاذ عبد الحميد شندي

Source
First: Documents published and stored in the office of Sayyed Al-Sistani, Najaf Al-Ashraf
1-Office of Sayyed al-Sistani, a statement issued by Sayyed al-Sistani, belonging to the American occupation of Iraq, dated 19 Jumada al-Awwal 1424 AH (July 20, 2003 AD), Document No. (10).
2- Office of Sayyed al-Sistani, a statement issued by Sayyed al-Sistani regarding the formation of the Iraqi constitution on Rabi' al-Awwal 25, 1424 ((5/27/2003 AD), Oxal No. (14.
3- Mr. Al-Sistani's office, eager questions from the Washington Post to Samah Al-Sayyed Al-Sistani. On Shawwal 3, 1424 (11/28/2003), Document number (43.
4- Office of Sayyed al-Sistani, Important Questions to the Office of Sayyed al-Sistani on Rabi' al-Thani 14, 1425 AH (June 3, 2004), Document No. (64).
5- Office of His Eminence Sayyid al-Sistani, An eager question from the Nabatiyeh Library magazine to Sayyid Muhammad Reda al-Sistani, dated Dhu al-Hijjah 21, 1424 AH (February 13, 2004), Document No. (52).
6- Office of His Eminence Sayyed al-Sistani, questions from the German magazine Der Spiegel to His Eminence Sayyed al-Sistani regarding the elections on Dhu al-Hijjah 24, 1424 AH. (February 16, 2004), Document No. ((53.
7- Mr. Sistani's office, an answer to the question asked by some activists regarding going to the polling stations and participating in the elections, dated 27 Ramadan 1425, (October 11, 2004), Document No. (72).
8- Office of Sayyed al-Sistani, statement from the office of Sayyed al-Sistani participating in the elections, dated 8 Dhu al-Uqdah 1426, (December 11, 2005), Document No. (85).

9- Al-Sayyid Al-Sistani's Office, British Channel (B.B.C) Questions for Al-Sayyid Al-Sistani's Office, dated 14 Dhul-Qi'dah 1426 AH (December 17, .(2005), Document No. (113
10- The office of Mr. Al-Sistani, an interesting question from the Laden Group from an update to the office of Mr. Al-Sistani regarding the benefit of participating in the elections, dated 2 Rabi' al-Awwal 1431 (February 17, (2010), Document No. (110
11- Mr. Al-Sistani's office, explaining the meaning of stopping the supreme reference car for the exit of one out of all in the parliamentary elections, dated .8 Rabi' al-Awwal 1431 (2/23/2010), Document No. (116
12- Mr. Al-Sistani's Office, a referendum on selling electronic voter cards and accepting gifts otherwise, dated 14 Rabi' al-Awwal 1431 (3/2/2010, .(Document No. (117
13- Office of Sayyed al-Sistani, Karbala Friday sermon, which dealt with the issue of parliamentary elections, dated 3 Jumada al-Akhir 1435 (April 4, .(2014), Document number (120
14- Office of Sayyed al-Sistani, Najaf al-Ashraf, Karbala Friday sermon on the parliamentary elections, dated 24 Jumada al-Akhirah 1435 (April 25, .(2014), Document No. (121
15- Office of Sayyed al-Sistani, a referendum dedicated to Sayyed al-Sistani from some of his followers regarding the elections, dated 7 Rajab 1435 (May .(7, 2014), Document No. (122
16- Mr. Sistani's office, Friday sermon

Second: The Books

1- Firas Tariq Makkiya, The Story of the Elections, the Constitutional Revolution in Iraq 2003-2005, 1st edition, in Al-Seeda Printing and .Publishing Press, Baghdad, 2014
2- Nizam Abdul Hadi Sawadi, a historical look at the Iraqi parliamentary elections (1918-1920), Department of Information and Public Reception, .Baghdad, 2018

Third: International Information Network (Internet

Fourth: The historical events experienced by the researchers, Prof. Dr. Ahmed Kadhiem Al-Bayati and the teacher, Lecturer. Abdualhmeed Shindi Awwan.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 124) 2024, pp. 250-266

The position of the religious authority on the legislative elections in Iraq 2005-2018 The reference of Al-Said Sistani as a Sample

Lecturer.Abdualhmeed Shindi Awwan
Bagdhdad Rusafa Third Education
Prof.D.Ahmed Kadhim Al-bayati
Al-Mustansiriyah University – College of Basic Education
ahmedalbayaty555.edbs@uomustansiriyah.edu.iq Abdulhameed.sh.awan@gmail.com

Abstract
The supreme religious authority in Najaf, represented by the Grand Ayatollah Ali al-Sistani, insisted on political resistance using the same weapon that the occupier came with, which is to spread democracy. Writing the constitution, or appointing the government, and insisted from the beginning that everything emanates from the popular will and through the mechanism of general elections, despite the difficult circumstances that Iraq was going through at the time, and it entered into a fierce struggle with the coalition authority until it was finally able to force it to come down at its will The vast majority of the Iraqi people. Al-Sistani insisted on the elections for principled reasons, the most important of which is not to give any room for dictatorship and authoritarianism. Therefore, he believed in the elections as the best way to enable the Iraqi people to form a government that takes care of their interests. The religious authority believes that its role means supervising the spiritual, worship and social affairs of the believers, and it is an assignment and not an honor, and it is above all a social religious position and not a political center. Therefore, in the opinion of the religious authority, elections are not only a political matter, but rather a social matter, and the social matter is included in the circle of concerns The reference, and by virtue of Mr. Sistani's perception of the position of the religious authority, he considers himself obligated to deal with the issue of elections, which he believes is the solid foundation for the political process and social life in any society or country.
Keywords: elections-the voter- Mr. Sistani - the House of Representatives.